قطاع الصناعة في محافظة البصرة

مقدمة :

تمتلك محافظة البصرة موقعاً استراتيجياً يؤهلها الى ان تحتل مكانة الصدارة الصناعية في العراق فهي محاذية لثلاث دول ، العربية السعودية من الغرب والكويت من الجنوب وإيران من الشرق .

وتطل على الخليج العربي المنفذ البحري الوحيد للعراق وبذلك فإن البصرة تتميز بالمنافذ الإستراتيجية البرية (الطرق الرئيسة) والبحرية (الموانئ) أعلى الدول المجاورة وهذا الحال يعطيها الأولوية في إقامة أهم الصناعات في العراق وأكبرها .

يبدو ان ما لحق البصرة من مآسي الحروب في الحقب الماضية وما أصابها من تدمير بعد 2003/4/9م قد أنهك البنية الصناعية للمحافظة وأضعف قدراتها الإنتاجية حتى أُغلقت العديد من المصانع بسبب الدمار الذي لحق بها وأن المشروعات الصناعية التي استمرت بالعمل لم تستطع ان تعمل بأكثر من ثلث طاقتها الإنتاجية التصميمية في أفضل الأحوال بسبب العديد من المشكلات التي يقف في مقدمتها الوضع السياسي والاقتصادي الصعب الذي يمر به العراق عموما والبصرة على وجه الخصوص كونها محافظة حدودية الأمر الذي انعكس على :

1- عدم وجود حالة من الاستقرار الأمني والطمأنينة التي تتيح إجراء إصلاحات حقيقية في بنية القطاع الصناعي في المحافظة سواءً للصناعات القائمة او التوسع بإقامة صناعات حيوية جديدة .
2- عد القدرة على إيجاد ملاذ آمن للمستثمرين الأجانب وحتى المواطنين كي يحفزهم في توجيه أرصدتهم نحو الاستثمار الصناعي في المحافظة .

هيكل القطاع الصناعي في البصرة

يمكن تقسيم المشروعات الصناعية الموجودة في محافظة البصرة في الوقت الحاضر الى ثلاث مجاميع وهذا التقسيم قائم على أساس التصنيف العالمي الذي اعتمده الجهاز المركزي للإحصاء ودائرة التنمية الصناعية في العراق الى ما يلي :

1- المشروعات الصناعية الكبيرة الحجم :

حيث يضم المشروع الصناعي الكبير من القوة العاملة ما يزيد على (30 عامل فأكثر) وعلى أساس هذا التقسيم الذي يصنف احجام المشروعات الصناعية تبعاً لأعداد القوة العاملة فيها فإن محافظة البصرة يوجد فيها (58) مشروعاً صناعياً كبيراً منها (15) مشروع صناعي كبير مملوكاً للدولة تعمل منها (9) مشروعات والمتبقي (6) مشروعات متوقفة عن العمل وتبلغ أعداد القوة العاملة في المشروعات الحكومية (73960) عاملاً أما المشروعات الصناعية الكبيرة المملوكة للقطاع الصناعي الخاص فيبلغ عددها (43) مشروعاً يعمل منها (26) مشروعاً ويشتغل فيها نحو (3300) عامل والمتبقي (17) مشروعاً متوقفة عن العمل وبالتالي فإن عدد المشروعات الصناعية الكبيرة التي تعمل في محافظة البصرة يبلغ (35) مشروعاً صناعياً كبيراً موزعة بين ملكية عامة وخاصة وتشكل حوالي (60%) من حجم المشروعات الصناعية الكبيرة في المحافظة وتشغّل ما يقارب 21% من حجم القوى العاملة في محافظة البصرة والبالغ عددها (375000 عامل) هذا وتجذر الإشارة الى ان اصحاب الشهادات الجامعية (البكالوريوس) من إجمالي عدد العاملين في المشروعات الصناعية الكبيرة تبلغ نسبتهم 36% والمتبقي 64% من أصحاب الشهادات الإبتدائية والمتوسطة والإعدادية .

2- المشروعات الصناعية المتوسطة الحجم

تضم فيها عدد من القوى العاملة التي تتراوح ما بين (10-29 عاملاً) وتصل عدد المشروعات الصناعية المتوسطة الحجم في محافظة البصرة الى (78) مشروعا صناعياً وجميع هذه المشروعات تقع ضمن ملكية القطاع الخاص يعمل منها (56) مشروع والمتبقي (22) متوقف عن العمل ويبغ عدد العاملين في هذه المشروعات حوالي (1250 عاملاً) وتبلغ نسبة أصحاب الشهادات (دبلوم + بكالوريوس) من اجمالي عدد العاملين نحو (18%) وحوالي (62%) من أصحاب الشهادات الأخرى ابتدائية ومتوسطة واعدادية والمتبقي (20%) هم أميون .

3- المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم

تتراوح فيها عدد القوة العاملة ما بين (1-9)عمّال وتقدر أعدادها في محافظة البصرة بنحو (15460) مشروع صناعي صغير موزع على عموم مناطق محافظة البصرة .

ومن دراسة الهيكل الصناعي في محافظة البصرة يمكن توضيح الحقائق الآتية :

1- ان المشروعات الكبيرة والمتوسطة الحجم لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً من اجمالي عدد المشروعات الصناعية في محافظة البصرة والبالغ عددها (91) مشروعاً صناعياً .
2- ارتفاع عدد العاملين بشكل كبير في المشروعات الصناعية الكبيرة وبشكل خاص في المشروعات الصناعية الحكومية التي تستحوذ على 96% من اجمالي عدد العاملين في المشروعات الكبيرة مما يأشر بوضوح على ارتفاع معدل البطالة المقنعة وانخفاض في انتاجية العامل الصناعي في الوقت الذي لا تعطي فيه المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم الأولوية لاستقطاب أعداد كبيرة من القوة العاملة بالرغم من كثرة أعدادها .
3- ارتفاع نسبة المشروعات الصناعية الكبيرة والمتوسطة الحجم التي لا تعمل من اجمالي عدد تلك المشروعات بنحو 40% و 28% على الترتيب مما يعني

تدهور مستوى الانتاج الصناعي في محافظة البصرة واختلال هيكل القطاع الصناعي بإتجاه ارتفاع مساهمة الصناعات الصغيرة الطفيلية غير القادرة على تطوير القاعدة الصناعية للبلد وتشمل هذه الصناعات التحويلية الخفيفة في البصرة على مشاريع المعادن والتجارة وتعبئة المياه ومعامل لصناعة الاسفلت والكيمياويات والغازات الصناعية والاسفنج والأنابيب المعدنية والكونكؤيت الجاهز ومعامل الطحين ومعامل الصناعات الغذائية والمطابع وصناعة الزوارق وغيرها .

التفاصيل	المشروعات الكبيرة	%	المشروعات الكبيرة	%	المشروعات الصغيرة	%	المجموع
العدد الاجمالي للمشروعات	58	2	78	3	4500	95	4636
المشروعات التي تعمل	35	60	56	72	676	15	767
المشروعات التي لا تعمل	33	40	22	28	-	-	45
عدد المشروعات الحكومية	15	-	-	-	-	-	15
عدد المشروعات الخاصة	43	0,93	78	1,68	4500	97,38	4621
اجمالي عدد العاملين	77260	94	1250	1,52	3385	0,02	81895
العاملون في المشروعات الحكومية	73960	96	-	-	-	-	73960
العاملون في المشروعات الخاصة	3300	41,58	1250	15,75	3385	42,65	7935

المصدر : المسح الإحصائي الكامل لمحافظة البصرة لعام 2007، مشروع الحكومة المحلية RTI، البصرة 2007.

معوقات القطاع الصناعي الخاص

لقد أدى الانفتاح الاقتصادي غير المقيد بقوانين وحرية الاستيراد الى خلق منافسة غير عادلة للقطاع الصناعي الخاص وبالتالي المنتجات التي يصنعها مقابل السلع الصناعية المستوردة من بلدان آسيوية يختلف تطورها الاقتصادي بصورة جذرية عن طبيعة الاقتصاد العراقي المتخلف مما أدى الى إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المستوردة رديئة النوعية رخيصة الثمن الامر الذي أثر بصورة سلبية جداً على القطاع الصناعي الخاص في محافظة البصرة كما نتج عن غياب الدعم الحكومي للقطاع الخاص بكل اشكاله ومن مختلف الجوانب مما نتج عنه معوقات كثيرة امام القطاع الخاص ومنها :

1- انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة .
2- الضرائب المرتفعة وغير العادلة في نسبتها وتوزيعها .
3- انعدام القروض الصناعية اللازمة لتطوير المصانع الخاصة وادخال التكنولوجية المتطورة فيها .
4- ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج ورداءة نوعيتها المتوافرة في الأسواق المحلية.
5- غياب واضح وصريح لخدمات البلدية في المنطقة الصناعية الأمر الذي أدى الى غرق المنطقة الصناعية بالمياه الآسنة وعدم صلاحية شوارعها .
6- الغش الصناعي

مما أدى الى غياب واضح لدور القطاع الصناعي الخاص في التنمية الاقتصادية وفي تطوير محافظة البصرة وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتخلف التكنولوجيا التي يستخدمها هذا القطاع ورداءة نوعية الانتاج الصناعي وعجزه التام عن القدرة على تصنيع العديد من السلع الصناعية الأمر الذي فاقم من الطلب الخارجي والاعتماد على السلع الصناعية المستوردة .

سمات القطاع الصناعي الخاص

يمكن تحديد سمات القطاع الصناعي الخاص في محافظة البصرة بما يلي :

1- تدني وضعف في الامكانيات والقدرات المالية للقطاع الصناعي الخاص التي تنعكس بصورة واضحة في تخلف المكننة والتكنولوجية التي تستخدم في المصانع والورش .

2- انخفاض عدد المشروعات الصناعية المتوسطة والكبيرة الحجم وارتفاع كبير في أعداد المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم مما يعطي سمة الانتاج الصناعي الضعيف غير القادر على منافسة المنتج المستورد من حيث الجودة والنوعية والكلفة

3- انخفاض اقتصاديات الحجم لمعظم المشروعات الصناعية وبمختلف احجامها وبالتالي ارتفاع كلفة الوحدة الصناعية المنتجة لانخفاض الدعم الحكومي المقدم وتدهور الخدمات التي تقدمها الحكومة .

4- لا يزال القطاع الصناعي الخاص لا يسهم بنسبة كبيرة في الناتج القومي او المشاركة بصورة فعالة وكبيرة في دعم الاقتصاد الوطني وتزويد الاسواق المحلية بالمنتجات الصناعية باختلاف انواعها بسبب التعطل او تدني الطاقات التشغيلية .

5- انخفاض انتاجية العامل الصناعي بسبب انخفاض مستوى الانتاج وعدم قدرة المكائن على مسايرة الزيادة الحاصلة في أعداد القوى العاملة بسبب تقادمها وعدم وجود مكائن حديثة الصنع .

6- عدم خضوع المنشآت الصناعية في المحافظة لمقاييس الجودة والنوعية وعدم التقيد بها وعد الالتزام بقوانين التنمية الصناعية مما ادى الى انتشار ظاهرة الغش الصناعي .

7- اعتماد سياسات خاطئة في التعامل مع القطاع الصناعي الخاص من خلال منح الحرية الكاملة للنشاط التجاري الخاص في الاستيراد نتيجة الفهم الخاطئ لمفهوم اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية .

8- القصور والضعف في فعالية المصارف التجارية الحكومية والأهلية بل وحتى المصارف المتخصصة التي يمكن ان تسهم بدور ايجابي في دعم وتنشيط المشاريع الصناعية لاسيما الصغيرة والمتوسطة .

9- ان اسلوب العمل المتبع هو اسلوب قليل رأس المال كثيف العمل ويصح ذلك من خلال تكوين الصناعات الصغيرة ويعتمد بدرجة كبيرة على الدعم الحكومي مما انعكس على ضعف قدراته في المنافسة تجاه سلع مستوردة .

الشروط التي يجب توفرها من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الخاص

من الممكن ان تحظى محافظة البصرة بمستقبل صناعي زاهر بالعطاء والانجازات الاقتصادية الكبيرة التي تسهم في تحفيز القطاع الصناعي وجذب الاستثمارات الاجنبية اليه اذا ما توفرت الشروط التالية :

1- تحقيق استقرار الوضع السياسي والأمني في المحافظة وضمان الحماية التامة للمنشآت الصناعية وخصوصاً الكبيرة .

2- إعادة إعمار وصيانة وتعزيز مشروعات البنية التحتية في المحافظة من طرق وجسور وتأهيل البنايات الصناعية المدمرة .

3- دعم القطاع الصناعي مادياً من خلال تفعيل عمل المصرف الصناعي في منح القروض الميسرة الطويلة والمتوسطة الأمد وبأسعار فائدة منخفضة جداً .

4- توفير الخدمات الأساسية للصناعة وخصوصاً الماء والكهرباء وشبكات الصرف الصحي .

5- حماية الصناعة الوطنية من خلال الإجراءات التالية :

أ/ فرض حماية كمركية (ضرائب) ضد المنتجات الصناعية المستوردة وبخاصة المشابهة للمنتج المحلي من أجل التخفيف من وطأة المنافسة السعرية الخارجية .

ب/ التأكيد على دعم استخدام المنتجات الصناعية الوطنية في الأعمال الكبيرة بدلاً من الاعتماد المفرط على السلع المستوردة كالمنتجات الخرسانية والأشتايكر المتسوردة من دول الجوار الأقل الجودة من منتجات المحافظة وإعطاء تمييز للمنتج المحلي .

ج/ توفير تسهيلات صناعية اخرى سواء في النقل ام في الشحن ام في التخزين إسهاماً في تقليص الكلف الإنتاجية للمشروعات الصناعية مع توفير حوافز مادية للمصانع الكبيرة .

6- إتاحة الفرصة أمام المشروعات الصناعية للتعرف على آخر المستجدات والتطورات الصناعية الجارية في العالم من خلال البعثات الصناعية والدورات التدريبية في الخارج .

7- دعم المشروعات الصناعية في المحافظة إعلامياً ودعائياً من خلال قنوات الراديو والتلفاز الموجودة في المحافظة لتعريف المواطنين بالمنتجات الصناعية الوطنية المتوفرة في السوق ومزاياها وخصائصها تحفيزاً للطلب عليها .

8- إنشاء هيئة للتنمية الصناعية لها من يمثلها في مجلس المحافظة لتكون الرافد الحيوي والمشرف على المشروعات الصناعية في المحافظة ، والجهة الرقابية

على المنتجات الصناعية ومدى الالتزام بمعايير الجودة والنوعية ومحاربة الغش الصناعي من أجل ضمان وثوق المستهلك بالمنتج المحلي .

أهم المناطق والتجمعات الصناعية في البصرة

1- المنطقة الصناعية في حمدان : وهي المنطقة الصناعية المركزية إذ تحتوي على أكثر من (7000) مشروع صناعي صغير ومتوسط وكبير ومنها معارض و ورش صناعية .

2- المنطقة الصناعية في الزبير : وهي المنطقة الصناعية الثانية وتحتوي على أكثر من (2500) مشروع صناعي منها مشاريع صناعية داخل قضاء الزبير وفي داخل الأحياء والمناطق السكنية .

3- المنطقة الصناعية في البردية وبلد السيد : هي منطقة صناعية جديدة لم يكتمل بناء جميع المشاريع الصناعية فيها والبالغ عددها (480) مشروع صناعي للإنشائيات والغذائية وغيرها .

4- المنطقة الصناعية في الأوركلي الشمالي (خويسات) : وهي منطقة للصناعات الملوثة إذ تحتوي على (10) مشاريع صناعية كبيرة كالمصافي النفطية الأهلية وتكرير الدهون وتصنيع الزفت والحديد والصلب وغيرها .

5- المنطقة الصناعية في الرافضية : وفيها أكثر من (10) مشروع صناعي في مختلف الاختصاصات .

6- المنطقة الصناعية في الصناعة والتخزين : وهي تقع بالقرب من مصنع ابن ماجد وهي تشمل أكثر من (100) مشروع صناعي للمواد الغذائية .

7- المشاريع الصناعية في سفوان : لا توجد منطقة صناعية في سفوان بل مشاريع صناعية متفرقة عددها (85) مشروع .

8- المشاريع الصناعية في أم قصر : لا توجد منطقة صناعية في أم قصر على الرغم من وجود أكثر من (250) مشروع صناعي .

9- المشاريع الصناعي في خور الزبير : لا توجد منطقة صناعية في خور الزبير بل هناك مشاريع صناعية للمواد الإنشائية والكيمياوية والبلاستيكية يبلغ عددها (150) مشروع صناعي .

10-المشاريع الصناعية في أبو الخصيب : لا توجد منطقة صناعية نظامية بل توجد مشاريع صناعية متفرقة منتشرة في الأحياء السكنية لا يزيد عددها عن (400) مشروع .

11-المشاريع الصناعية المنتشرة في مركز المحافظة وفي المناطق السكنية (كالداكير والتنومة وشط العرب وحي الحسين و5 ميل والجمهورية والشارع التجاري والجنابي والبصرة القديمة والمطيحة وغيرها) : يبلغ عددها (2500) مشروع لمختلف أنواع الصناعات والحرف .

12-المشاريع الصناعية في ناحية الهوير : لا توجد منطقية صناعية بل مشاريع صناعية متفرقة يبلغ عددها (1600) مشروع صناعي في اختصاصات الحدادة والنجارة وصناع الأبواب والشبابيك .

13-المشاريع الصناعية في القرنة : والتي يزيد عددها عن (300) مشروع صناعي مختلف .

14-المشاريع الصناعية في الدير : يبلغ عددها (75) مشروع صناعي مختلف الاختصاص .

15-توجد أربعة مناطق صناعية نظامية كبيرة مخطط لإنشائها في خور الزبير والفاو والأوركلي الشمالي وأم قصر ومن المؤمل أن تستوعب هذه المناطق (5200) مشروع صناعي وستشرف وزارة الصناعة والمعادن على إنشاء المناطق الثلاثة الأولى .

16-يوجد مخطط لإنشاء منطقة صناعية في العوجة في قضاء أبو الخصيب تتسع لأكثر من (500) مشروع صناعي وخدمي .

17-يوجد مخطط لإنشاء منطقة صناعية في منطقة الكزيزة قرب مخازن وزارة التجارة وتكون مخصصة الى المعامل المتخصصة بالمنتجات الغذائية .

18-يوجد مخطط لإنشاء منطقة صناعية في الشعيبة بين الزبير وشط البصرة .